

"إطار مقترح للتغلب على المعوقات الاقتصادية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة لتحقيق التنمية المستدامة"

شرين رأفت زكى إسماعيل^(١) - السيد عطية عبد الواحد^(٢) - هدى إبراهيم أحمد هلال^(٣)
(١) طالبة دراسات عليا بكلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) كلية الحقوق، جامعة عين شمس
(٣) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس

المستخلص

هدف البحث التعرف على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة القاهرة من وجهة نظر المالكين، وذلك لبيان الآثار الاقتصادية لها على الاقتصاد وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل التوصل الى النتائج، حيث تم تصميم استمارة استبيان كأداة من أجل التحقق من فروض البحث، وتم توزيعها على مجموعة من المشروعات داخل محافظة القاهرة وتم جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها احصائياً، وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج كان أهمها: إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة القاهرة تعاني من نقص في مستوى السيولة والذي يحد من تطور وتقدم هذه المشروعات والسبب عدم كفاية الدعم الحكومي، لا تتوافر قاعدة بيانات ملائمة أو حتى إن وجدت فإن أداءها ضعيف، عدم توافر الخبرات الفنية والكفاءات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة القاهرة وضعف البرامج التدريبية، تعاني المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر من العديد من المشكلات والمعوقات والتحديات التي تؤثر على كفاءة الوحدة المنتجة وقدرتها على المنافسة الخارجية، وقد أوصت الدراسة بزيادة الوعي بأهمية تلك المشروعات وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية وتشجيع البنوك على تمويل تلك المشروعات وتوفير القروض والدعم اللازم.
الكلمات الافتتاحية: البطالة، التضخم، المؤسسات المتوسطة والصغيرة، التنمية المستدامة.

مقدمة البحث

تعتبر المشروعات المتوسطة والصغيرة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي حيث أن أي خطوة لمجتمع يناشد التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الاعتماد على المشروعات بصفة عامة وتعتبر ايضاً المشروعات الصغيرة هي البنية الأساسية لقيام المشروعات الكبيرة بل تعتبر هي المقدمة الاساسية للصناعات الثقيلة لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم اجمع سواء كانت دول متقدمة او دول نامية هو تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات والعمل على تشجيعها وإيجاد متطلباتها والعمل على نجاحها والارتقاء بها الامر الذي جعل هذه المؤسسات تكتسب اهمية كبيرة على الصعيدين المحلي والدولي حيث ان اصبحت هذه المؤسسات أمام الدول وخاصة الدول النامية هي البديل العملي والاقصر لتحقيق معدلات النمو المرجوة من اجل تجاوز المعوقات الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة التثوهات البيئية.
لذا نجد ان قضية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل اهمية كبيرة لدى صناعات القرار الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لما لهذه المشروعات من دور كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تتجسد اهميتها بدرجة كبيرة في قدرتها على خلق الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأس مالية قليلة كما ان المشروعات الصغيرة تساهم في زيادة الدخل وزيادة القيمة المضافة المحلية وتتميز ايضاً بكفاءة استخدام رأس المال وذلك للارتباط المباشر لمالك المشروع بإدارته وحرصه على نجاح مشروعه وإدارته بطريقة مثله

وعلى الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة فإن عملية الاهتمام بها نجد انها تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية فلدول المتقدمة تدرك اهمية المشروعات لما لها من دور في تغذية المشروعات المتوسطة والصغيرة بالمنتجات إما في الدول النامية نجد ان الاهتمام بالمشروعات من اجل الاصلاح الاقتصادي والاتجاه الى تقليص دور الدولة في الاستثمار وعلاج زيادة الفجوة بين الاغنياء والفقراء وإيجاد فرص عمل للأعداد المتزايدة من البطالة.

مشكلة البحث

تعانى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة من المعوقات والصعوبات التي تحتاج الى دراسة والحل العاجل وذلك لأنها تتسبب مواجهة هذا النوع من المؤسسات العديد من المشكلات منها عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة يحدد تعريفا لها وينظم عملها ويوفر تسهيلات في مجال التمويل والتراخيص وعدم استقرار التشريعات في تنظيم الاستثمار وتعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وايضاً عدم المام نسبة كبيرة من اصحاب هذه المؤسسات بالمعلومات الفنية والاقتصادية الخاصة بالخامات والآلات والجودة وضعف القدرات الادارية والتنظيمية والتسويقية لدى اصحاب المؤسسات وعدم توافر المهارات لذا تتمثل مشكلة البحث في معرفة وإلقاء الضوء على هذه المعوقات ومعرفة مدى تأثير هذه المؤسسات .

قام الباحثون بالقيام بدراسة استطلاعية للتعرف على عينة الدراسة ومجتمعها وظروف إجراءات البحث وطرق التحكم فيه للخروج بدراسة صحيحة متكاملة، وتكشف لدى الباحثون العديد من المشاكل والقصور والضعف الشديد لدى أصحاب المؤسسات المتوسطة الصغيرة في مجال التمويل والتراخيص وعدم استقرار التشريعات في تنظيم الاستثمار، ومن خلال إطلاع الباحثون على الدراسات السابقة، لوحظ أن دراسة (عوف، ٢٠٢١) فقد اهتمت الدراسة بالتعرف على بيئة الاستثمار في الاقتصاد العراقي، وتشخيص أهم المعوقات الاقتصادية والسياسية التي لا تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وكذلك تحليل اثره هذه المعوقات، أما دراسة (عوض، ٢٠٢١) فقد اهتمت بالتعرف على المعوقات الاجتماعية التي تحد من علاج المدمنين وتستند الدراسة الراهنة إلى منهج المسح الاجتماعي لملائمته لطبيعة الدراسة وتساؤلاتها، اما دراسة (محمد، ٢٠٠٦) واهتمت الدراسة بحث وتحليل المعوقات الاقتصادية الفنية من خلال دراسة موقف البنيات الأساسية ومستوي تنفيذ العمليات الفلاحية وتطبيق الحزم التقنية. اما دراسة (Al-Shatnawi, 2022) كشفت هذه الدراسة عن تأثير الإفصاح عن جودة التقارير المالية على أبعاد التنمية المستدامة في الشركات الصناعية، بسبب الأدبيات المحدودة في دولة نامية مثل الأردن، ودراسة (Medani, 2022) اهتمت الدراسة توضيح دور الخدمات المصرفية الخضراء في الترويج والتوسع مسؤولية اجتماعية وذلك لتحقيق التنمية المستدامة، ودراسة (Cherroun, 2022) واهتمت بإبراز أهمية الشركات الناشئة الخضراء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومناقشة التحديات الرئيسية التي تواجهها، من خلال الإجابة على السؤال: كيف تساهم الشركات الناشئة الخضراء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أسئلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيس التالي: ماهي المعوقات الاقتصادية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة وكيف تؤثر هذه المعوقات على تحقيق التنمية المستدامة؟
ويتفرع من السؤال الرئيسي بعض التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما هي أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة ودورها في الاقتصاد الوطني؟
٢. ما هي الخصائص والأساليب التي تستخدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة؟
٣. ما العراقيل والصعوبات التي تواجه تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
٤. إلى أي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من الاعتبارات التالية:

١. يحظى موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف المفكرين وواضعي السياسات الاقتصادية.
٢. الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء باقتصاديات الدولة المتقدمة والنامية، وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية.
٣. لكون التنمية الاقتصادية أصبحت من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق وإرساء التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة.
٤. الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة لهذه المؤسسات والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذه القطاعات في مختلف جوانبه.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على المعوقات الاقتصادية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة وتأثير هذه المعوقات على تحقيق التنمية المستدامة.

وجاءت أهداف البحث كالتالي:

١. بيان أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة ودورها في الاقتصاد الوطني.
٢. التعرف على الخصائص والأساليب التي تستخدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة.
٣. دراسة العراقيل والصعوبات التي تواجه تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
٤. توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة.
٥. التأكد من اختبار صحة أو عدم صحة فروض البحث.
٦. تقديم نتائج وتوصيات البحث التي من شأنها تساعد على تقديم حلول لمشكلة البحث.

فروض البحث

في ضوء أهداف البحث قام الباحثون بصياغة الفروض التالية، بهدف اختبارها والتحقق من صحتها:

الفرض الأول: " تلعب المشروعات دورا إيجابيا في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي تقليل البطالة".

الفرض الثاني: " تسهم المشروعات المتوسطة والصغيرة في تحسين مستوى الدخل وبالتالي تحد من الفقر".

الفرض الثالث: " تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة جملة من المشاكل والعراقيل".

محدود البحث

- ١- **الحدود الموضوعية:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها في مختلف الجوانب لكننا وجدنا التركيز على البعد التنموي المحلي المستدام، وكيفية التغلب على المعوقات الاقتصادية المتمثلة في البطالة والتضخم وعجز الموازنة العامة للدولة.
- ٢- **الحدود المكانية:** سوف يقتصر البحث على بعض أحياء محافظة القاهرة - جمهورية مصر العربية.
- ٣- **الحدود الزمنية:** سوف يتم تطبيق البحث في الفترة من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٢.
- ٤- **الحدود البشرية:** سوف يقتصر البحث على بعض أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة لبعض احياء مدينة القاهرة.

منهج البحث

اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي وفي إطار تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه سوف يتبع الباحثون جانب نظري وجانب عملي على النحو التالي:

- ١- **الدراسة النظرية:** سوف يعتمد الباحثون على المنهج الاستقرائي والاستنباطي في هذا البحث الذي يقوم على تجميع وتحليل وتفسير المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية المكونة للدراسة، وذلك عن طريق الاطلاع على المراجع والدوريات العربية والاجنبية بهدف الوصول إلى بلورة إطار فكري لمعرفة أهمية التغلب على المعوقات الاقتصادية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة في بعض احياء مدينة القاهرة ومدى تحقيقها للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها والمعلومات اللازمة وتحديد إطار الدراسة التجريبية وأركانها.
- ٢- **الدراسة الميدانية:** سوف يعتمد الباحثون في الدراسة الميدانية على عينة من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة في احياء المختلفة لمحافظة القاهرة عن طريق قائمة الاستقصاء والمقابلات الشخصية وتجميع البيانات وتحليلها وتفسيرها وامكانية الحصول على بيانات تطبيقية مع استخدام الاساليب الاحصائية والرياضية الملائمة لطبيعة البيانات.

مصطلحات البحث

البطالة: تعرف البطالة على أنها " الحالة التي لا يستطيع فيها الأفراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية محددة نتيجة عوامل خارجة عن إرادتهم بالرغم من كونهم في سن العمل، وهم قادرين عليه، وراغبون فيه، وباحثون عنه " (سعيد، ٢٠١٢).

التضخم: يعرف التضخم " زيادة غير مرغوبة في المستوى العام للأسعار، ونتيجة لذلك فأن ما يعنيه التضخم يعتمد على ما يعتبر غير مرغوب في طريق ارتفاع الأسعار " (طالب، ٢٠١٥).

المشروعات المتوسطة والصغيرة: يعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار العمال والذي يعتبر هذا المعيار مبدئياً ان المشروعات متناهية الصغر هي التي توظف اقل من ١٠ عاملين بينما المشروعات الصغيرة هي التي يكون عدد العاملين بها يتراوح ما بين ١٠:٥٠ عاملاً" (حسان، ٢٠٠٢).

التنمية المستدامة: تعرف على انها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها" (Boroy, 2014)

الدراسات السابقة

- ١) **دراسة (إسماعيل، ٢٠١٦)** هدف الدراسة دراسة بعض المعوقات الاقتصادية التي وقفت حجر عثرة في وجه تحقيق الإقلاع الاقتصادي في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، توصلنا إلى غياب رؤى إستراتيجية والتجاذبات السياسية حالت دون تحقيق الإقلاع الاقتصادي في دول منظمة الأوبك رغم البرامج التتموية التي اعتمدها، وتوفر دول منظمة الأوبك على موارد وإمكانيات.
 - ٢) **دراسة (علي، ٢٠١٧)** هدفت الدراسة إلى التعرف على الواقع الاقتصادي لقطاعي الزراعة والسياحة في محافظة الجوف، وتبين معوقات البنيات الأساسية، والاستثمار ورأس المال، والتخطيط الاقتصادي والتعليم والتدريب والتمويل (المصرفي)، لقطاعي الزراعة والسياحة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن هناك ضعف في البنيات الأساسية مما أدى إلى ضعف نمو القطاع الزراعي والسياحي، وكذلك أن هناك ضعف في الاستثمار ورأس المال الاستثمار - والادخار) مما أدى إلى ضعف نمو القطاع الزراعي والسياحي.
 - ٣) **دراسة (عوض، ٢٠٢١)** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات الاجتماعية التي تحد من علاج المدمنين، وخرجت النتائج تؤكد انعدام قدرة الأسرة على القيام بوظائفها الاجتماعية نسبة لتفككها. ووجود أقارب يتعاطون المخدرات. وفقدان الاهتمام بالحياة واليأس وضعف الوازع الديني لدى المدمن. وتساهل القوانين وتراجع احترام القيم والتقاليد.
 - ٤) **دراسة (Fatah, 2022)** الغرض من هذه الدراسة هو تقديم دليل على أن تسويق البنوك الخضراء قد يقدم مساهمة إيجابية في تحقيق التنمية المستدامة، توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها أن البنوك التي شملتها الدراسة تواجه معوقات تثبط دورها في تحقيق التنمية المستدامة.
 - ٥) **دراسة (Noureddine, 2022)** في هذه الدراسة، تم تناول التمويل الأخضر في بعض البلدان، من أجل استخلاص الدروس من التجارب الناجحة التي يمكن تطبيقها في الجزائر. جعلت هذه البلدان التمويل الأخضر أولوية سياسية، حيث صاغت خطط عمل وطنية أو "خرائط طريق" لتحويل الاقتصاد والقطاع المالي إلى اقتصاد أخضر وتمويل أخضر.
 - ٦) **دراسة (Medani A. G., 2022)** هدف الدراسة التعرف على القدرات المصرفية الإسلامية الخضراء في تعزيز التنمية المستدامة: أدلة من بلدان مختلفة، اعتماد هذا النوع من الصيرفة في البنوك الإسلامية سيزيد من تقديم الخدمات المصرفية والتمويلية التي تراعي العوامل البيئية والاجتماعية والتنموية، وسيوسع دائرة الوعي بالحفاظ على البيئة ويعزز التوجه نحو توفير الطاقة والوقود والورق والماء ويحسن من جودة حياة الإنسان.
- الفجوة البحثية:** بعد استعراض الباحثون للدراسات السابقة، يتضح أنها تتفق مع البحث الحالي من خلال موضوعه العام، إلا أنها تختلف في الموضوعات الفرعية، فجاءت بعض الدراسات وتناولت متغير المعوقات الاقتصادية وبيان الأثر في تحقيق التنمية المستدامة، ويأتي هذه البحث لتقديم إطار مقترح للتغلب على المعوقات الاقتصادية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة لتحقيق التنمية المستدامة، وإن تنوع الدراسات السابقة وتناولها جوانب كثيرة من الأبعاد قد أكسب الباحثون سعة في الاطلاع بكل الجوانب المتعلقة بالمعوقات الاقتصادية والتنمية المستدامة.

الإطار النظري والمفاهيمي للبحث

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عصب الاقتصاد في كثير من دول العالم ليس فقط لأنها توفر فرص عمل، ولكن لأنها تغذي الصناعات الكبيرة باحتياجاتها لذا فقد لعبت هذه المؤسسات تطور كبير واهتمام بالغاً من طرف العديد من المنظمات العالمية والباحثين والاقتصاديين باعتبارها من أفضل الوسائل التي تدفع الى التطور الاقتصادي وذلك نظراً لتمييزها بسرعتها المستدامة ايضاً.

أولاً: مفهوم المشروعات المتوسطة والصغيرة: يعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار العمال والذي يعتبر هذا المعيار مبدئياً ان المشروعات متناهية الصغر هي التي توظف اقل من ١٠ عاملين بينما المشروعات الصغيرة هي التي يكون عدد العاملين بها يتراوح ما بين ١٠:٥٠ عاملاً (حسان, خضر، ٢٠٠٢).

بينما هناك بعض الدول مثل ايطاليا وفرنسا فهي تعتبران المنشآت الصغيرة هي التي توظف حتى ٥٠٠ عامل بينما في السويد حتى ٢٠٠ عامل وايضاً في كندا واستراليا حتى ٩٩ عامل، ولكن في الدنمرك نجد ان المنشآت هي التي توظف حتى ٥٠ عاملاً (وفاء المبيرك، تركي الشمري، ٢٠٠٦).

ثانياً: خصائص المشروعات المتوسطة والصغيرة: ان استغلال الطاقات والامكانيات وتطوير الخبرات والمهارات التي تقوم به الصناعات المتوسطة والصغيرة من الادوار التي لا يستهان بها في بناء الاقتصاد الوطني على الرغم من الجدل القائم حول قدم او حداثة المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث قد تبين ان هذه المشاريع هي نواة وبداية لحركة التنمية وقد تستحوذ هذه المشروعات على خصائص عديدة تميزها عن غيرها من المشاريع ويمكن عرضها باختصار على النحو التالي (يوسف، ٢٠٠٢):

- ١- الخصائص التي ترتبط بالملكية والتنظيم.
- ٢- سهولة الانشاء والتنفيذ.
- ٣- بساطة التكنولوجيا المستخدمة والآلات.
- ٤- المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق.
- ٥- خاصية الانتشار الجغرافي.
- ٦- الفعالية والكفاءة.
- ٧- درجة المخاطرة ضعيفة نسبياً.

ثالثاً: اهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التنمية الاقتصادية: تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن بمكانة هامة من جانبي مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية داخل النسيج الاقتصادي في مختلف دول العالم سواء النامية او المتقدمة وذلك لما لها من اهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي الذي تلعبه هذه المشروعات ناهيك عن دورها الذي لا يستهان به في مجال محاربة البطالة والتقدم ورعاية الابتكارات التكنولوجية كما ان لهذه المشروعات القدرة على احداث تحول اقتصادي هام في علاقات وقيم العمل والانتاج كما انها تعتبر احد مفاتيح التنمية الاقتصادية المستمرة فالدلائل ان هناك اتجاهاً عالمياً لدعم ومساندة هذه المشروعات المتوسطة والصغيرة نظراً للأهمية المتزايدة لهذه المشروعات في الاقتصاد في كثير من الدول وقد ثبت عالمياً ان للصناعات المتوسطة والصغيرة دور في توفير نحو ٨٠% من مجموع فرص العمل في معظم اقتصاديات العالم . وتساهم بنحو ٨٥% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (رشيد، ٢٠١٣).

رابعاً: مفهوم التنمية المستدامة: أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانة أساسية في الفكر الاقتصادي والتنموي لذلك التنمية من أكثر المصطلحات شيوعاً راجع إلى أن موضوع الاستدامة ليس موضعاً وليد الساعة وإنما جاء بناء على مجموعة من التعديلات والإصلاحات كما أنها تعد الضابط الرئيسي للسياسات الاقتصادية وتشكل التنمية المستدامة منهجاً متكاملماً لما تتميز من ربط عضوي متكامل وتام فهو مفهوم يجمع بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

هناك عدة تعريفات لهذا النوع من التنمية المستدامة فتم ما يزيد عن ٦٠ تعريفاً ومن بين أهم هذه التعريفات (عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، ٢٠٠٥):

١- تعريف لجنة برنتلاند: أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تأخذ في عين الاعتبار حاجات المجتمع الراهن دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة في الوفاء باحتياجاتهم.

٢- تعريف قاموس ويبستر Webster: تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون السماح باستنزافها أو تدميرها كلياً أو جزئياً.

٣- تعريف وليام ولكزهاوس W. Ruckelshaus: مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها هي القدرة على تحقيق نمو اقتصادي يتلأم مع قدرات البيئة على أساس المحافظة على التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة لذلك فهي عمليات متكاملة وليست متناقضة ومن هنا يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تنمية تسعى دائماً لتحقيق نوعية حياة للإنسان كريمة والاستخدام المثالي للموارد الطبيعية.

ويرى الباحثون أنه من خلال التعريفات المختلفة للتنمية المستدامة قد تم التركيز كل جانب من الجوانب الآتية:

- **الجانب البيئي:** من أجل الاهتمام بالتنمية المستدامة يجب الاهتمام بالموارد الطبيعية واستخدامها على الجانب الأمثل بطريقة لا تؤدي إلى تدهورها أو تناقص قدراتها وذلك للحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة
- **الجانب الاقتصادي:** فقد ركزت التنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد من أجل الحصول على الحد الأقصى لمناخ التنمية الاقتصادية بشرط الحفاظ على تلك الموارد
- **الجانب التكنولوجي:** عرفت التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم تكنولوجيا جديدة ونظيفة من أجل الحد من التلوث البيئي وتحقيق الاستقرار.

خامساً: دور المشروعات المتوسطة والصغيرة في دعم عملية التنمية: تهدف العملية الاقتصادية إلى أحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة، وتزول بالتدرج مشكلة البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر كبير من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله، فضلاً عن الدور الذي تلعبه في التنمية الاجتماعية وذلك من خلال تشجيع المشاركة الواسعة للأفراد وتشجيع برامج الخصخصة وتقليص دور القطاع الحكومي (تننوش، ٢٠١٣).

سادساً: كيفية التغلب على المشكلات التي تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة: لحل مشكلة التمويل يجب العمل على تقديم القروض الميسرة المتوسطة وطويلة الأمد للمشروعات الصغيرة وذلك من أجل تمكينها من شراء الآلات والمعدات والمواد الخام على أن تحل مشكلة الضمانات المطلوبة من قبل المصارف لأغراض تقديم الائتمان هذا وتشير المعلومات أن كلاً من اليابان والاردن وبريطانيا على سبيل المثال تقوم بتقديم خدمة ضمان القروض للمشروعات الصغيرة بنسب معينة لكنها لا تغطي كامل القروض

وفي مجال تطوير الكادر الإداري فإن المطلوب هو تنفيذ المزيد من البرامج التدريبية للكوادر العاملة في الصناعة سواء في المجالات الإدارية والمالية والتسويقية وفي استخدام الحاسوب وذلك لتنمية قدرات الإدارات العليا والوسطى للمشروعات الصغيرة.

وإضافة إلى ما تقدم يتعين الاهتمام بتقديم المزيد من الخدمات والتسهيلات للمشروعات الصغيرة وتعزيز روح المنافسة فيما بين هذه المشروعات وتعزيز استكمال الحلقة الانتاجية من خلال دفع هذه الصناعات باتجاه تجهيز المستلزمات الإنتاجية من قطع وأجزاء إلى المشروعات الكبيرة ولا بد من قيام الحكومة بجمع المعلومات والبيانات ووضعها تحت تصرف المشروعات الصغيرة سواء ما يتعلق بأسواق التصدير أو الاسعار العالمية أو غير ذلك.

إجراءات البحث

عينة البحث: تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع البحث، وقد بلغت عينة البحث ١٠٦ فرداً تم اختيارهم من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة في الإحياء المختلفة لمحافظة القاهرة، وقد استخدم الباحثون البرنامج G*power في تحديد حجم العينة وفقاً للمحددات التالية: حجم التأثير Effect Size: $\rho = 0.3$ ، وهو يعتبر حجم التأثير المتوسط، ألفا α (الخطأ من النوع الأول) = ٠,٠٥، (احتمال رفض فرض العدم وهو صحيح)، أي بدرجة ثقة ٠,٩٥، حيث إن درجة الثقة $(-\alpha 1)$ ، قوة الاختبار $Power (1-\beta) = 0.95$ ، حيث β تمثل الخطأ من النوع الثاني (احتمال قبول فرض العدم وهو خاطئ).

طبقت الاستبانة على أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة لبعض أحياء مدينة القاهرة واستخدمت الباحثة أسلوب المسح بالعينة العشوائية التي تم اختيارها ضمن مجموعة من المحددات التي تمثل الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي. كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (١): عدد القوائم الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي

عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المستردة	نسبة الاستجابة الكلية	عدد القوائم الصالحة للتحليل الإحصائي	نسبة الاستجابة الصالحة للتحليل الإحصائي
١٣٠	١١٠	%٨٥	١٠٦	%٨١

أداة البحث

تم إعداد استبانة حول تقديم "إطار مقترح للتغلب على المعوقات الاقتصادية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة لتحقيق التنمية المستدامة" من خلال الاستبانة بدراسة (عوض، ٢٠٢١)، (محمد، ٢٠٠٦)، (Fatah, 2022)، (Nouredine, 2022)، (Cherroun, 2022)

وقد وضح الباحثون على غلاف الاستبانة أن المعلومات التي سيُدلي بها المستقصي منهم ستعامل بسرية تامة، وأنه سيقصر استخدامها على البحث العملي، ضماناً لحداية الاستجابات وموضوعيتها.

التحليل الإحصائي للبيانات: يشمل التحليل الإحصائي لبيانات اختبار الثبات والصدق لأداة البحث، وتوصيف متغيرات البحث من حيث النزعة المركزية والتشتت كما يلي:

أولاً: اختبار الثبات والصدق (معامل ألفا كرونباخ): قام الباحثون بقياس ثبات المحتوى لمتغيرات البحث باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach alpha وذلك لقياس مدى اعتمادية Reliability النتائج المتحصل عليها من

العينة، واختبار ثبات المقاييس التي استخدمها الباحثون ومدى إمكانية تعميمها على مجتمع البحث، وتتراوح قيمة هذا المقياس بين الصفر، ١٠٠%، وإذا زاد هذه المقياس عن ٦٠% أمكن الاعتماد على نتائج الدراسة، وفيما يلي تطبيق هذا المقياس على محاور البحث.

١: ثبات الأدوات:

الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Cronach): للتحقق من ثبات الاستبيان استخدم الباحث معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Cronach)، ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات الناتجة باستخدام هذه المعادلة.

جدول (٢): ثبات وصدق أبعاد الاستبيان باستخدام معادلة ألفا كرونباخ

أبعاد الاستبيان	قيمة ألفا
الدرجة الكلية للاستبيان	٠,٥٤٢

يتضح من الجدول السابق أن قيمة ألفا للدرجة الكلية للاستبيان (٠,٥٤٢) وهي أعلى من (٠,٥٠) وتشير تلك القيم لصلاحيّة العبارات وإمكانية الاعتماد عليها.

الثبات بالتجزئة النصفية لأدوات الدراسة:

جدول (٣): ثبات التجزئة النصفية للاستبيان

المتغيرات	معامل ارتباط بيرسون	معامل الارتباط	معامل جتمان
الجزء الأول	٠,٢٥١	٠,١٧١	٠,٢٤٨
الجزء الثاني	٠,٢٥٠		

قام الباحثون بالتحقق من ثبات الاختبار باستخدام طريقة التجزئة النصفية، حيث تم تقسيم العبارات إلى جزئين، وبلغ معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لعبارات الجزء الأول والدرجة الكلية للاستبيان وهي (٠,٢٥١)، وحُسب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لعبارات الجزء الثاني والدرجة الكلية للاستبيان بلغت (٠,٢٥٠)، مما يشير لثبات لكلا من الجزئين كما مدون بالجدول، وبلغ معامل الارتباط لإجمالي الاستبانة (٠,١٧١) ومعامل جتمان (٠,٢٤٨) وتشير القيم لثبات الاختبار.

النتائج الوصفية للبيانات الأولية لعينة الدراسة:

التساؤل الأول: ما هي أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة ودورها في الاقتصاد الوطني؟

جدول (٤): نتائج الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة تبعاً لمتغير النوع

المتغيرات	العدد	النسبة
ذكر	٨٩	٨٣,٩
أنثى	١٧	١٦
الإجمالي	١٠٦	١٠٠%

تشير نتائج عينة الدراسة طبقاً لمتغير النوع الذين يملكون المشروعات المتوسطة والصغيرة فقد لوحظ أن عدد عينة أصحاب تلك المشروعات من (الذكور) بعدد (٨٩) صاحب مشروع بنسبة (٨٣,٩)، وهي النسبة الأكبر عدداً في الذين يملكون مشروعات صغيرة في مقابل أن نسبة الإناث الذين يملكون تلك المشروعات هي بنسبة (١٦%) وهي النسبة الأقل عدداً.

جدول (٥): نتائج الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة تبعاً لمتغير مستوى التعليم

المتغيرات	العدد	النسبة
مؤهل متوسط	٤١	٣٨,٧
مؤهل عالي	٦٢	٥٨,٥
أخرى حدد	٣	٢,٨
الإجمالي	١٠٦	%١٠٠

الأصل في المشروعات المتوسطة والصغيرة أنها تستوعب العمالة منخفضة التعليم والكفاءة وهم الأصل في قوة العمل المعطلة، ولكن قد يوضح الجدول نتائج الإحصاء تبعاً لمستوى التعليم أن العدد الأكبر من المعطلين عن العمل من الحاصلين على المؤهلات العليا هما أعلى نسبة (٥٨,٥%) بينما متوسطي التعليم من العاطلين عن العمل كانت النسبة (٣٨,٧%)، (أخرى) بنسبة (٢,٨) وهي النسبة الأقل في أصحاب المشروعات.

جدول (٦): نتائج الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة تبعاً لمتغير صاحب المشروع

المتغيرات	العدد	النسبة
لا يعمل	٦٢	٦٧
يعمل	٤٤	٣٣
الإجمالي	١٠٦	%١٠٠

يظهر من خلال النتائج عن عينة البحث تبعاً للمتغير عن صاحب المشروع ما إذا كان يعمل قبل البدء بالمشروع أم لا فقد أظهرت النتائج أن الذين لا يعملون بنسبة (٦٧%) وهما الأعلى نسبة بين أصحاب المشروعات الذين ليس لديهم عمل قبل بدئهم بالمشروع في المقابل أن الذين يعملون قبل بدء المشروع كانوا بنسبة (٣٣%) وهي النسبة الأقل وذلك على المستوى التصليقي ولاسيما فقد أدت الى توفير فرصة عمل بأجمالي (١٠٦) طبقاً لعينة البحث بينما على المستوى الكلي يدرك الباحث أن المشروعات المتوسطة والصغيرة تخلق فرص عمل جديدة وبالتالي يمكنها من أن تساهم في تخفيض نسبة البطالة في مصر.

خلاصة البحث: خلص البحث لوجود بعض المعوقات الاقتصادية التي تصبح عائق امام أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة لتحقيق العوائد الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحماية البيئية وجاء اهم هذه المعوقات زيادة عدد السكان: إنَّ الزيادة العشوائية في عدد السكان، والناتجة عن ثقافة اجتماعية تحتاج إلى تصويب وتصحيح، تُعتبر من أشدَّ المعوقات فتكاً بأي خطة اقتصادية تموية طموحة؛ فالعدد الكبير من السكان يشكل ضغطاً كبيراً على الموارد وعلى الخدمات المقدمّة للمواطنين، الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق المسؤولين وصنّاع القرارات، خاصّةً الاقتصادية منها. تتضمن الزيادة في عدد السكان أيضاً تلك الزيادة الناتجة عن الهجرات، وغيرها. انخفاض مستوى العامل البشري: يُعتبر بناء العوامل البشرية من أهم عوامل نجاح أي خطة اقتصادية، وهذا يتطلب تحسين مخرجات التعليم على اختلافها، ومن هنا فإنه ينبغي إيلاء العناية الكاملة للمدارس، والجامعات، والمعاهد، والكليات، وغيرها، كما ينبغي أيضاً توفير تدريب ملائم لخريجها، إلى جانب بيئات عمل مُحترمة حتى لا تُستقطب من دولٍ أخرى تُوفّر لها مثل هذه المقومات. عدم وجود بيئة جاذبة للاستثمار: إن تشجيع الاستثمار، والعناية بالبنية التحتية له، يُعتبر من أهم الوسائل التي تُحقّق التنمية الاقتصادية، وتوفّر فرص العمل المختلفة لتشغيل العاطلين، إلى جانب قدرة الاستثمار على استغلال الموارد المتاحة للإنتاج، وتحقيق الأرباح التي تسهم في دعم الاقتصاد. إلى أكثرها تعقيداً. عدم القدرة على إيجاد الحلول المبتكرة: تظهر هذه المشكلة بشكل كبير وواضح لدى بعض المجتمعات التي تعتمد على الوسائل التقليدية لأداء وتشير المعوقات الاقتصادية إلى الوضع المالي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة من حيث الدخل وطرق الحصول

عليه والإنفاق على المشروع والافراد والتي يكون لها تأثير في تقليل البطالة وخلق فرص عمل وتقليل التضخم.

نتائج البحث

- ١- إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة القاهرة تعاني من نقص في مستوى السيولة والذي يحد من تطور وتقدم هذه المشروعات والسبب هو عدم كفاية الدعم الحكومي وعدم توافر المصادر الكافية لتمويل تلك المشروعات.
- ٢- لا تتوفر قاعدة بيانات ملائمة او حتى ان وجدت فإن اداءها ضعيف.
- ٣- صعوبة وتعقيد الاجراءات جهات التمويل وزيادة نسبة الفائدة أمام الراغبين في الاستثمار في هذه المشروعات
- ٤- القصور في الاهتمام بنشر ثقافة الجودة لهذه المشروعات لتعزيز قدرتها التنافسية أمام المنتجات الاجنبية.
- ٥- عدم توافر الخبرات الفنية والكفاءات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة القاهرة وضعف البرامج التدريبية.
- ٦- تعاني المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر من العديد من المشاكل والمعوقات والتحديات التي تؤثر على كفاءة الوحدة المنتجة وقدرتها على المنافسة الخارجية.

توصيات البحث

في ضوء النتائج السابقة وإيماننا منا في دور المشروعات المتوسطة والصغيرة في التنمية نقترح التوصيات التالية:

- ١- زيادة الوعي بأهمية المشروعات المتوسطة والصغيرة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.
- ٢- توفير القروض والدعم اللازم لتمويل رأس المال وتمويل أفكار ريادية جديدة في سبيل تنمية المشروعات اقتصاديا واجتماعيا.
- ٣- تشجيع البنوك على تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الارباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات.
- ٤- توفير الاستشارة المالية والتسويقية لأصحاب المشاريع بدلا من اعتمادهم الاغلب على نصيحة الأهالي كما تبين وذلك لتطوير وتنمية هذه المشاريع بطريقة فعالة أكثر.
- ٥- تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل الدولة وخارجها
- ٦- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الادارة الحديثة.
- ٧- توفير قاعدة بيانات دقيقة وشاملة عن المشروعات المتوسطة والصغيرة والأنظمة التي تحكم تأسيسها.
- ٨- نقل التجارب الناجحة وتبادل الخبرات في مجال إدارة المشروعات الصغيرة بالإضافة الى ذلك الاستفادة من تجارب بعض الدول الناهضة في هذه المشروعات.
- ٩- إنشاء شركات أو وكالات متخصصة للتسويق لمساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة كقنوات لتوزيع وتصدير منتجات هذه المشروعات.
- ١٠- تخفيض رسوم الرخصة التجارية وإعفاثهم من رسوم التجديد.

- ١١- ضرورة العمل على الاكتشاف المبكر للعقبات والمعوقات التي تعرقل نجاح هذه المشروعات والعمل على تذليل هذه العقبات والمعوقات
- ١٢- توفير التدريب المهني المناسب لتطوير مهارات العاملين في أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم دورات في مجالات الادارة والتسويق.
- ١٣- نشر ثقافة الريادة والمبادرة وتعزيزها لتشجيع اقامة هذه المشروعات.
- ١٤- مساعدة المشروعات المتوسطة والصغيرة في تسويق منتجاتها من خلال الاشتراك في المعارض المحلية والدولية وكذلك توفير الشركات المتخصصة في تسويق وتصدير منتجات هذه المشروعات.
- ١٥- أدخل التعديلات على التشريعات والقوانين التي من شأنها أن تأخذ بيد المنشآت الصغيرة وتشجيعها على النمو والتطور.
- ١٦- توفير مقومات البنية التحتية الملائمة لتنفيذ المشروعات الاقتصادية بأسعار تشجيعية وتنافسية.

المراجع

- الغرض، عباس كورينا محمد. (٢٠٠٦): المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والفنية للمزارعين بمشاريع النيل الأزرق الزراعية: دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراه، ٢٣-١.
- الغانمي، حسن أحمد علي. (٢٠١٧): المعوقات الاقتصادية وأثرها علي تنمية قطاعي الزراعة والسياحة في محافظة الجوف خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٦. رسالة ماجستير، ١٣(٩).
- المطيري، عبدالسلام بجد عوض. (٢٠٢١): المعوقات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تحد من علاج المدمنين. المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية(١٩)، ٤٢٣-٤٤٦. doi:DOI: 10.21608/jaauth.2021.75385.1174
- المطيري، عبدالسلام بجد، المعوقات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تحد من علاج المدمنين عوض. (٢٠٢١). المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية(١٩)، ٤٢٣-٤٤٦.
- توفيق عبد الرحيم يوسف. (٢٠٠٢): ادارة الاعمال التجارية الصغيرة (الإصدار ط ١). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- ثائر محمود رشيد. (٢٠١٣): استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع إشارة الى تجربة العراق. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، ١٠(٥)، ١٣٦-١٥٢.
- حسان، خضر. (٢٠٠٢): تنمية المشروعات الصغيرة. مجلة جسر التنمية، ١(٩).
- حسين، عيادة سعيد. (٢٠١٢): البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها وسبل معالجتها. مجلة جامعة الإنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، ٤(٢)، ٨٢.
- خضر حسان. (٢٠٠٢). تنمية المشروعات الصغيرة. دورية جسر التنمية، ١(٩)، ٦٠٠-٦٢٤. doi:10.1108/IJMPB-02-2020-0058
- عبد المجيد سالم تنتوش. (٢٠١٣): دور نظم المعلومات الإدارية في تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة (الإصدار رسالة ماجستير). مصر: أكاديمية الدراسات العليا.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابو زنت. (٢٠٠٥): التنمية المستدامة فلسفتها اساليب تخطيطها وادوات قياسها. عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- عوض، طالب. (٢٠١٥): مدخل الى الاقتصاد الكلي (الإصدار ط ٥). عمان: دار وائل للنشر.
- قشام، إسماعيل. (٢٠١٦): المعوقات الاقتصادية لتحقيق الإقلاع الإقتصادي في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية(٢٨)، ١٤٨-١٦٣.
- وفاء المبيرك، تركي الشمري، (٢٠٠٦): تأسيس المشروعات الصغيرة وادرتها . جامعة الكويت- الكويت :مجلس النشر العلمي، لجنة التأليف والتعريف والنشر .

- Al-Shatnawi, H. M. (2022): Disclosure of Sustainable Development Dimensions and Financial Reporting Quality on Industrial Corporation -Evidence from Jordan. *Ramah Journal for Research and Studies*(2), 363-389.
- Boroy, I. (2014): Defining Sustainable Development : Global Commission on Environment and Development (Brundtland Commission). Milton Park, Routledge/Earthscan.
- Cherroun, R. (2022): The New Face of Green Investing to Realize Sustainable Development Goals. *Journall of Advanced Economic Research*, 7(1), 650-666.
- Crews, D. (2010). Strategies for implementing sustainability: Five leadership challenges. *SAM Advanced Management Journal*, 75(2), 15-21.
- Fatah, N. A. (2022): The Role of Green Bank Marketing in Sustainable Development: Survey Study in Sulaymaniyah City. *Al-Bashaer Economic Journal*, 8(2), 931-949.
- Kara, S., Ibbotson, S., & Kayis, B. (2014): Sustainable product development in practice: An international survey. *Journal of Manufacturing Technology Management*, 25(6), 848-872.
- Medani, A. (2022): Green Islamic Banking Capabilities in Promoting Sustainable Development: Evidence from Different Countries. *Journal of Human Sciences*, 9(2), 206-225.
- Medani, A. G. (2022): *Journal of Human Sciences*, 9(2), 206-225.
- mped. (2022, 10 3). Retrieved from <https://mped.gov.eg/EgyptVision>.
- Noureddine, A. (2022): Green Finance and the Sustainable Development Goals: A Review of some International Experiences. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 5(2), 1289-1308.
- Rameshwar, D., Angappa, G., Stephen J, C. (2019): Empirical investigation of data analytics capability and organizational flexibility as complements to supply chain resilience. *International Journal of Production Research*, 59(1), 110-128. doi:<https://doi.org/10.1080/00207543.2019.1582820>

A PROPOSED FRAMEWORK TO OVERCOME THE ECONOMIC OBSTACLES FACING INSTITUTIONS AND THE DIFFICULTY IN SUSTAINABLE DEVELOPMENT.

Sherieen R. Z. Esmail⁽¹⁾;Elsaid A. Abd El- Wahed⁽²⁾ and Hoda I. A. Helal⁽³⁾

- 1) Post Grad Student, Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 2) Faculty of law, Ain Shams University 3) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University

ABSTRACT

The aim of the research is to shed light on the obstacles facing small and medium enterprises in Cairo Governorate from the point of view of the owners. Cairo Governorate, the data was collected, organized and analyzed statistically. The research reached a set of results, the most important of which were: small and medium enterprises in Cairo governorate suffer from a lack of liquidity level, which limits the development and

progress of these projects, and the reason is insufficient government support, there is no database in the real sense, or even if it exists, its performance is poor. The lack of technical expertise and competencies in small and medium enterprises in Cairo Governorate, and the weakness of training programs, medium and small enterprises in Egypt suffer from many problems, obstacles and challenges that affect the efficiency of the productive unit and its ability to compete externally.

The study recommended increasing awareness of the importance of these projects, clarifying their role in economic development, encouraging banks to finance these projects, and provide loans and the necessary support.

Keywords: Unemployment, inflation, medium and small enterprises, sustainable development.